تقارير علمية

" ورشة عمل بخصوص تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى أفريقيا من خلال البرامج الفعالة ، تسهيل الوصول الى التمويل وتحسين البيئات القانونية والتنظيمية "

أديس أبابا (١٤-١٨ نوفمبر ١٩٩٤)

عرض : محمد ماجد خشبة(*)

عقد بمقر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا United Nations - Ecommic Commission for Arifca فى أديس بابا بأثيوبيا ورشة عمل حول تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى افريقيا وذلك بدعوة وتنظيم قسم الاداره العامه والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية فى اللجنة المذكورة فى الفترة من ١٤ - ١٨ نوفمبر ١٩٩٤ بالعاصمة الأثيوبية .

وقد تحدد لورشة العمل أهدافا أساسية تشمل :

١- توصيف المحددات الرئيسية التى تعوق تنمية طبقة صغار المنظمين والمبادرين فى أفريقيا .

٢- التوصية بسياسات مكثفة تهدف لتطوير وتنمية قدرات المبادره وقدرات المنظمين فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

٣- اقتراح استراتيجيات تهدف لدعم الطاقات الادراية ، التكنولوجية والانتاجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال اتاحة خدمات مساندة مثل : التدريب ، التوسع الصناعى ، الاقراض ، المعلومات والخدمات الاستشارية المتنوعة .

٤- مراجعة الأطر القانونية والادارية فى اطار رؤية ترمى الى تهيئة بيئة مواتية لتنشيط عمل القطاع الخاص فى الدول الأفريقية .

(*) د. محمد ماجد خشبه : خبير بمركز التخطيط الصناعى - معهد التخطيط القومى . وقد حضر ورشة العمل بدعوة من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

شارك فى ورشة العمل - بخلاف ممثلى وخبراء الجهة الداعية - مسئولون تنفيذيون ، خبراء ، اكاديميون من المهتمين بالصناعات الصغيرة فى ستة عشرة دوله أفريقية ، بالاضافة الى الهند ، كوريا الجنوبية ، بريطانيا وسكرتارية منظمة الكومنولث وبعض منظمات الأمم المتحدة .

وقد خصص اليومين الأولين من ورشة العمل لعرض بعض الاوراق الأساسية ، فى حين خصص اليوم الثالث بأكمله لعرض التجارب القطرية . وجرى فى اليوم الرابع تشكيل مجموعتى عمل : أولاهما خاصة بالسياسات ، والثانية خاصة بالجوانب التمويلية والقانونية والادارية ، وتهتمان ببلورة مادار فى الايام الثلاثة الأولى لورشة العمل تمهيدا لصياغة برنامج عمل لدعم وتطوير المشروعات الصغيرة فى افريقيا . وقد عرض مقررى اللجنتين نتائج اعمالهما مساء اليوم الرابع .

ناقش الحضور - وبالتفصيل - فى اليوم الخامس من ورشة العمل نتائج أعمال اللجنتين بعد صياغة تقرير مشترك واحد عن اعمالهما . ثم اختتمت ورشة العمل اعمالها بعد الاتفاق على التعديلات المطلوبة فى التقرير المشترك .

هموم أفريقية فى الافتتاحية

ركز المدير التنفيذى للجنة الأمم المتحدة لافريقيا (ECA) فى كلمته الافتتاحية لأعمال ورشة العمل على مجموعة من الهموم الأفريقية التى تعايشها القارة السوداء . وقد اشار الى :

١- ان القارة تعيش منذ عقدين فى أزمات اقتصادية طاحنة ، وأن نتائج الجهود المبذولة لمواجهة هذه الأزمات كانت مخيبة للآمال فى معظم الأحوال .

٢- فاقم من الأزمات الأقتصادية فى القارة اقتران التدخل الكثيف من جانب الدولة فى الحياة الاقتصادية بسوء الاداره الاقتصادية وضعف الكفاءه .

٣- تتجه العديد من دول القاره الى تحجيم دور القطاع العام المملوك للدوله وتفعيل دور القطاع الخاص ، كما يتبنى بعضها اجراءات للاصلاح الاقتصادى منذ مطلع الثمانينات.

٤- تنشيط دور القطاع الخاص فى افريقيا لن يتحقق بالشعارات أو الأمانى ولكن عن طريق سياسات منهجية تهىء بيئة مواتية وحوافز داعمه لهذا القطاع .

٥- وفى هذا الاطار . فإن تشجيع وتنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن ان يكون أحد

السياسات الواعده لدفع القطاع الخاص فى افريقيا مثلها فى ذلك مثل التجارب الناجحة فى هذا الصدد فى امريكا واليابان ، والدول الناشئة فى آسيا وغيرها

٦- تتأكد اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى أفريقيا لكونها يمكن ان تستوعب عماله أكبر كما أنها مولده للدخل خاصة فى المناطق الريفية . هذا بجانب اسهامها فى خلق العمالة الماهرة وطبقة المنظمين الصغار .

برنامج عملى لتنمية وتدعيم الإمكانات الادارية والفنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى أفريقيا

يطرح (Odetola)من نيجيريا فى هذه الورقة لاهمية تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى أفريقيا ، ثم يناقش اهم المشاكل التى تعترضها وأهمها : نقص رأس المال ، نقص الخبرات ، ضعف النظم المحاسبية ، صعوبة الوصول الى الأسواق وضعف البنية الأساسية وهى المشاكل التى قام بتحليلها كل على حده فى مرحلة لاحقة .

وقد انتهى الكاتب الى طرح بعض الاجراءات العملية مثل انشاء نظام للضمان ، دعم الأسواق المالية ، انشاء مراكز لتقديم الخدمات الفنية والادارية والعمل على انشاء جهاز أو لجنة قومية لتوجيه وتنمية الجهود لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على غرار التجربة الهندية فى هذا الشأن .

الاطار الاقتصادى المناسب لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى أفريقيا

يؤكد (Dirk Hansohm) فى مقدمة هذه الورقة على قناعته بان عدم النجاح الذى لازم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى أفريقيا حتى الآن انما يرجع الى غياب الأطر والسياسات الأقتصادية النافعة .

وقدم اطارا تحليليا للعوامل المؤثرة على جانبى المدخلات والمخرجات فى تنمية المشروعات الصغيرة بغرض ابراز وجهة نظر المنتجين (جانب العرض) ، والاشارة الى ضرورة الاهتمام والتأثير فى جانب الطلب وتنشيطه لاستيعاب منتجات المشروعات الصغيرة .

وقد واجهت الورقة نقدا شديدا من جانب العديد من الوفود على اعتبار ان ضعف الموارد وارتفاع مستوى الفقر وتدهور مستوى المعيشة يحد الى درجة كبيرة من قدرة الدولة على تنشيط جانب الطلب .

كيف نخلق وننمى طبقة من المنظمين الأفارقة الصغار ؟

قدمت هذه الورقة بواسطة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا لتحاول توصيف الاقتصاد السياسى لعملية تكوين طبقة من المنظمين فى أفريقيا والعوامل المعوقة لتبلورها ونموها خاصة : عدم الاستقرار السياسى ، ضعف الثقة فى مناخ الأعمال ، تدهور البنية الأساسية .

وفى المقابل تؤكد الورقة على أهمية الاستقرار السياسى ، دعم القطاع الخاص ، رفع كفاءة القطاع العام ، التطوير المؤسسى ، تحسين خدمات المعلومات وخدمات التسويق ، تفعيل العلاقة بين الحكومة وبين المنظمات غير الحكومية ، تدعيم الروابط بين المشروعات الصغيرة والكبيرة .

وتؤكد الورقة بقوة على أن مواجهة العقبات التى تحد من انطلاق القطاع الخاص بشكل عام والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص هو التحدى الأكبر لتنمية القارة الأفريقية فى التسعينات .

أوراق قطرية : التجربة الكورية . مالذى نتعلمه ومتى ؟ وكيف ؟

يبدو أن التجربة الكورية مازالت تخبىء الكثير من الدروس ، خاصة اذا تحدث عنها أصحابها . لقد قدم كضيف تم إخفاش بم حززخ) ورقته مصدرا اياها باحصائية تقول ان الصادرات الكورية ارتفعت من (٥٥)مليوندولارعام١٩٦٢الى(٨٧) بليون دولار عام ١٩٩٣ وياله من استدلال وكفى بها شهادة

ويؤكد على دور التخطيط فى صياغة هذه المعجزة وصيانتها منذ الخطة الخمسية الأولى عام (١٩٦٢ - ١٩٦٦) وحتى الخطة الخمسية المنقضية (١٩٨٧- ١٩٩١) والتى حملت هدفين رئيسيين هما : تنمية العلم والتكنولوجيا وتحسين مستويات المعيشة .

ويشير الى ان اهمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب التركيز على المشروعات الضخمة والمعقدة لم يستمر طويلا حيث سنت الحكومة قانونا لتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة عام ١٩٦٧ يشجع هذه المشروعات على خلق روابط اعمالية قوية مع الصناعات الكبرى ، ويمنحها مناطق خاصة ، ويشجعها على الانتشار فى المدن الصغيرة عبر البلاد . ثم انشأت جهازا لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة عام ١٩٧٨ . واعطت حوافز مالية وغيرها للمشروعات التى تنفق على التطوير التكنولوجى ، تنمية المهارات الفنية والادارية ، وتلك التى توثق الراوبط مع المشروعات الكبيرة .

أوراق قطرية : اثيوبيا . التنمية من الصفر أحيانا

تحمل الورقة وجهة نظر وزارة التخطيط الأثيوبية حول محددات وأساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى أثيوبيا التى تصفها الورقة بانها واحدة من أفقر دول العالم .

وقد بدأت الحكومة منذ ١٩٩١ فى ادراك الحاجة الى اعادة تأهيل الاقتصاد وتنشيط دور القطاع الخاص فى اطار سياسات تهدف الى تحرير الاقتصاد الوطنى وتحجيم دور وتدخل الدوله . وفى هذا الاطار اتخذت اجراءات تهدف لخلق بيئة مواتية لدفع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل : الاهتمام بالمناطق الريفية ، تحسين الوصول الى التمويل وتطوير النظام المصرفى ، تطوير نظام الموافقات على المشروعات وتنويع حوافز الاستثمار ، تبسيط نظام الضرائب .

ورغم الاجراءات الجديدة فان الورقة تؤكد على وجود مجموعة من المحددات مازالت تعوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى اثيوبيا وهى : ضعف مصادر ومؤسسات التمويل ، قلة المنظمين الصغار ذوى المؤهلات الأعمالية ، تقادم أساليب وتكنولوجيا الانتاج ، تدهور خدمات المعلومات خاصة التسويقية وانهيار البنية الأساسية .

أوراق قطرية : مورشيوس ، مشروع نمر أفريقى صاعد

من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة قدم (R.Aubeelack) ورقته عن تجربة مورشيوس فى قسمين ، خصص أولهما لتناول الاقتصاد الوطنى وأهدافه التنموية ، فى حين تناول القسم الثانى تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مورشيوس .

اشار القسم الاول الى وضعية مورشيوس كجزيرة صغيرة لايتجاوز عدد سكانها ١,١ مليون

نسمة فى مساحة تصل الى ٢٤٠ كيلو متر مربع ومتوسط دخل للفرد يبلغ ٣٢٠٠ دولار أمريكى عام ١٩٩٤ ، الأمر الذى يصنف مورشيوس ضمن مجموعة الدول المتوسطة الدخل فى العالم .

وتعتمد الخطط المستقبلية للاقتصاد القومى على تنويع وتطوير الأنشطة الاقتصادية لمواجهة أية تقلبات طارئة تواجه الصناعتين التصديريتين فى البلاد وهما : السكر والمنسوجات . وفى هذا الصدد هناك خطط لتطوير قطاع السياحة ،الخدمات المصرفية ، التسهيلات البحرية ، تحديث الزراعة، جلب التكنولوجيا الحديثة وتطوير المواصفات وجودة المنتجات ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تناول القسم الثانى سياسات تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مورشيوس خاصة بعد انشاء " منطقة تنشيط الصادرات " عام ١٩٧٠ والتى حققت وحدها ٦٧,٣٪ من اجمالى صادرات البلاد عام ١٩٩٣ . وقد شجعت الحكومة الشباب الصغير على انشاء وتملك المشروعات الصغيرة حتى وصل عددها الى حوالى ٢٠,٠٠٠ مشروعا تحقق اسهاما حيويا فى الناتج المحلى للبلاد . وقد دعم هذا الانتشار ظهور منظمات حكومية قوية لتقديم أنواع مختلفة من الدعم : الفنى ، الادارى ، دراسات الجدوى المبدئية ، تدريب المنظمين ، المعلومات ، التنسيق والتكامل ، المجمعات الصناعية ، التسويق والمعارض ، تنمية التعاقد من الباطن والتمويل المناسب .

أوراق قطرية : التجربة المصرية بين تشجيع القطاع الخاص والدور الواعد للصندوق الاجتماعى

عرض (محمد ماجد خشبة ، عمرو الليثى) فى الورقة المقدمة لورشة العمل الى خطوط عريضة عن التجربة المصرية فى تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

فى هذا الاطار ناقشت الورقة قضايا رئيسية ثلاثة : هى :

- الدور الجديد للقطاع الخاص فى مصر
- المشروعات الصغيرة فى مصر
- نماذج من مؤسسات الدعم الرئيسية

وقد اشارت الورقة فى القسم الأول الى الاجراءات المتخذة لتوسيع : أدوار ونطاق القطاع

الخاص فى ظل سياسة الاصلاح الاقتصادى وتبنى العديد من الاصلاحات المؤسسية والتشريعية فى المجالات التمويلية القانونية ، الضرائب ، الحوافز ، التصدير والمعلومات لدعم هذه الادوار الجديدة .

كما قدمت الورقة فى القسم الثانى عرضا للتطور التاريخى للاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأرجح موقف الدولة منها ما بين التشجيع المتردد والتشجيع غير المخطط منذ الستينات وحتى منتصف التسعينات ، ونوهت الى الدور الجديد للمنظمات غير الحكومية مثل تجربة جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية .

ثم عرضت الورقة فى قسمها الثالث للدور الجديد للصندوق الاجتماعى للتنمية والذى يطرح مداخل جديدة ورائده لدفع وتشجيع المشروعات الصغيرة فى مصر بالتعاون مع الأجهزة الحكومية ، الاجهزة الشعبية ، المؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية .

كما قدمت الورقة عرضا لتجربة (بنك التنمية الصناعية المصرى) باعتباره بنكا متخصصا فى دعم المشروعات الصناعية الصغيرة فى مصر التى حصلت على ٤١,٧٪ من جملة قروض وتسهيلات البنك عام ١٩٩٠/١٩٩١.

وقد أجمل الباحثان فى نهاية الورقة بعض المشاكل المؤسسية ، المالية والتنسيقية التى تعانى منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر ، كما عرضا لبعض الخطوط العريضة حول مداخل تطوير وتنمية هذه المشروعات بالاضافة الى تحسين التعاون الاقليمى مع الدول الأفريقية وتبادل الخبرات فى هذا الخصوص .

نتائج أعمال وتوصيات ورشة العمل

أشارت الوثيقة الختامية لورشة العمل الى وجود مجموعة من المحددات والقيود التى تعوق حركة تطور ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى افريقيا على المستويات الآتية :-

- محددات خاصة بضمور مؤسسات الدعم المؤسسى بأنواعه .
- محددات اجتماعية وثقافية .
- محددات سياسية .

- محددات اقتصادية على المستويين الكلى والجزئى .

- محددات قانونية .

- محددات مالية وتمويلية .(وقدحظيت باهتمام خاص من كافة الدول دون استثناء)

- محددات خاصة بتطوير وتنمية الموارد البشرية .

- محددات خاصة بالبنية الأساسية .

- محددات خاصة بضعف خدمات المعلومات وبنية العلم والتكنولوجيا .

وقد جاءت توصيات الندوة لتركز على اقتراح المداخل الفعالة لمواجهة المحددات السابق الاشارة اليها . بالاضافة الى اثارة قضيتين هامتين :-

الأولى :- وضع اقتراحات خاصة بتفعيل التعاون الأفريقى فى هذا المجال خاصة وتزكية دور أساسى فى ذلك للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية فى هذا الخصوص .

الثانية : ضرورة ترجمة توصيات ورشة العمل الى خطط عمل على مستوى كل دوله افريقية على حده ، وبدعم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا .